

الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي

د/ صالح صالح

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة سطيف

Résumé

This paper aims at defining the different forms of Waqf, this different philanthropic resources and their socioeconomic role in modern economy. It also aims at exploring the ways and means of promoting and activating this role within the national economy, in order to revitalize the institution of Waqf, to restore its properties and enhance its organizational framework to better manage its assets and use appropriate investment modes.

المخلص :

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالوقف وأنواعه وأقسام الموارد التكافلية الوقفية والدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في الاقتصاديات الحديثة، وكيفية الارتقاء بدورها وتفعيله في الاقتصاديات الوطنية سواء على مستوى أحياء مؤسسات الأوقاف واسترجاع مواردها وممتلكاتها أو على مستوى تنظيم وإدارة قطاع الموارد الوقفية وتطوير صيغ استثمار أمواله واستغلال إمكانياته.

مقدمة:

لقد ساهم القطاع الوقفي بدور فعال في مسيرة التطور المجتمعي في البلدان الإسلامية في الماضي، وتزداد أهميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في ظل التحولات المتنامية في الحاضر، وخاصة تلك المتعلقة بالتطور النوعي في دور ومجالات تدخل الدولة في إطار التزاماتها وترتيباتها المرتبطة بالاندماج في الاقتصاد العالمي والعضوية في المنظمات الدولية، وما يفرزانه من تحجيم لوظيفتها ينعكس على دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في واقع تطورت فيه الاحتياجات الاجتماعية، وتنامت فيه المستجدات الخاصة بالموارد الوقفية من الناحية الكمية والنوعية، الأمر الذي يتطلب محاولة تقدير طبيعة دور القطاع الوقفي وإبرار أهميته الحالية والمستقبلية بالنسبة للاقتصاديات الإسلامية، وسوف نعالج هذا الموضوع ضمن المحاور الأساسية التالية :

أولاً : مفهوم الوقف وأنواعه وأقسامه

ثانياً : الدور الاقتصادي للقطاع الوقفي

ثالثاً : الدور الاجتماعي للقطاع الوقفي

رابعاً : تطوير دور القطاع الوقفي في الاقتصاديات الإسلامية

أولاً : مفهوم وأنواع الوقف وأقسامه

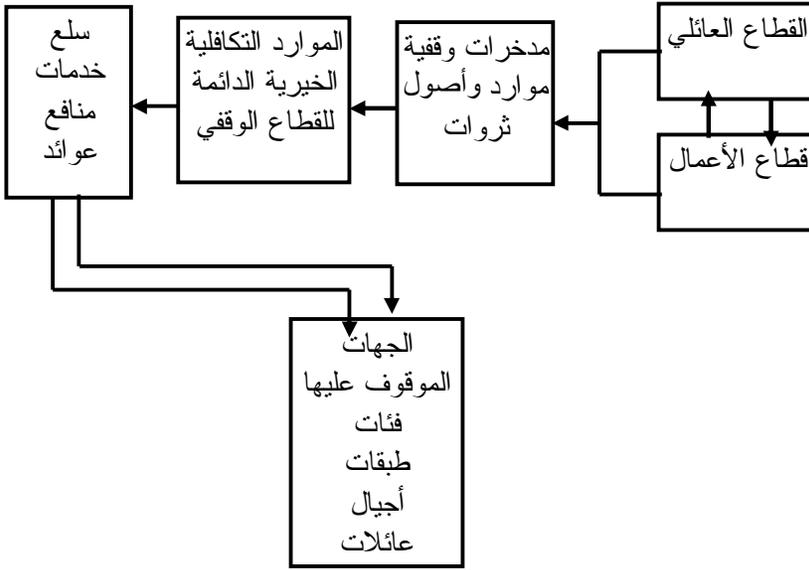
1- مفهوم الوقف ومعناه الاقتصادي

إن الوقف في اللغة هو الحبس عن التصرف، وفي الاصطلاح الشرعي هو تحبيس الأصول والأموال وتسييل منافعها على الجهات الموقوف عليها على اختلاف بين الفقهاء في مال الملك بعد تحسيبه¹ أما في المفهوم الاقتصادي فقد عرفه الدكتور منذر قحف بقوله: " بأنه تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعياً أو فردياً "²

ويمكن تعريف الوقف اقتصادياً بأنه تحويل لجزء من الدخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي وبهذا المعنى فإنه يحدث حركية اقتصادية إيجابية للثروات والدخول لضمان الوصول إلى توزيع توازني اختياري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وأجياله المتتالية، وتبرز مجالات جديدة نوعية في المفاضلة بين الاختيارات الخاصة الفردية، والجماعية الخيرية، بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك التكافلي، بين الادخار والاستثمار

الخاصين والادخار والاستثمار التكافليين الخيريين، الذين يتطوران من خلال النمو التراكمي للقطاع الوقفي الذي يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية ومطلب حضاري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية. ويمكن التعبير عن ذلك في الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : المفهوم الاقتصادي للوقف



2- أنواع الوقف وأقسامه

تتعدد أنواع الوقف حسباً لتتنوع المعايير المستخدمة في التقسيم، ويكتسب كل تقسيم أهميته التحليلية والتطبيقية، وسوف نركز على بعض المعايير فيما يلي:

2-1- تقسيم الأوقاف بحسب طبيعة الجهات المستفيدة الموقوف عليها

وينقسم الوقف انطلاقاً من هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:

أ - **الوقف الخيري، العام:** ويتمثل في تلك الموارد الوقفية المخصصة بصورة دائمة للجهات الخيرية العامة المتنوعة والتي تؤدي الوظيفة التكافلية الجماعية العامة.

ب - **الوقف الأهلي، الذري، الخاص** ويشتمل على تلك الموارد الوقفية المرصودة لتحقيق منافع في دائرة الأسرة، وهي تؤدي وظيفة التكافل العائلي عبر امتداده الزمني.

ج- **الوقف المشترك** ويضم مجموعة الموارد الوقفية المخصصة لتحقيق منافع تجمع بين الوظيفة العائلية الخاصة والوظيفة الاجتماعية العامة

2-2- تقسيم الأوقاف بحسب شكل الانتفاع من الموارد الموقوفة

ويمكن تقسيم الأوقاف وفقا لهذا المعيار إلى:

أ - **أوقاف المنافع المباشرة** وهي تلك الموارد الوقفية التي تقدم منافعها بصورة مباشرة للجهات المستفيدة الموقوف عليها مثل المدارس والمستشفيات، والمكتبات والمساجد، ودور الرعاية وغيرها

ب- **أوقاف المنافع غير المباشرة**: وهي تلك الموارد الوقفية التي يستفيد بمنافعها بطريقة غير مباشرة عن طريق انتفاع الجهات الموقوف عليها من عوائد استثمار واستغلال تلك الموارد لضمان تدفق عائدات الأوقاف مثل الأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية التي ينتفع بعوائد استغلالها، والعمارات السكنية التي ينتفع بعوائد إيجارها الخ ...

2-3- تقسيم الأوقاف بحسب نوع الأموال ومحل الوقف

وتنقسم الأوقاف بحسب هذا المعيار إلى³:

أ - **أوقاف العقارات** والتي تشمل الأراضي المتنوعة والمباني المتعددة الاستخدامات وما يدخل في حكمها.

ب - **أوقاف الأموال المنقولة** والتي تشمل أصنافا كثيرة كالألات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل وغيرها.

ج- **أوقاف النقود والأسهم والسندات** كوقف النقود للاستفادة منها عن طريق إقراضها، أو استثمارها في صناديق استثمارية وغيرها وتوزيع منافعها على الفئات الموقوف عليها، أو في شكل إقاف دائم أو دوري لإيرادات نقدية معينة للجهات المستفيدة،⁴ وفي ظل " الأوضاع الاقتصادية القائمة صار للأموال السائلة دور مهم في أعيان الوقف وتمثل ذلك في إيداع مبالغ نقدية في البنوك الإسلامية بصرف عائداتها على جهة ما وأخذ حديثا بجوار وقف الأسهم والسندات إضافة إلى النقود"⁵

هـ- **وقف الحقوق** أن تطور الاقتصاديات الحديثة أدى إلى تطور الأهمية المالية والاقتصادية للحقوق بمختلف أصنافها مثل حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وبعض حقوق الإرفاق وبالتالي تزداد أهمية أو قافها في الوقت الحاضر.

2-4- تقسيم الأوقاف بحسب مجالات الوقف وأهدافه

وتتنوع وفقا لهذا المعيار أقسام الأوقاف التي شملت جميع مجالات الحياة في المجتمعات الإسلامية من التربية والتعليم، إلى الصحة، إلى الدفاع، إلى الرعاية الاجتماعية، إلى تكوين القاعدة الهيكلية، إلى حماية وتكوين الأسرة، بل أن الأناقة

الحضارية بلغت مبلغا عظيما في التاريخ الإسلامي الذي تدفق فيه تيار الموارد الوقفية ليصل حتى إلى الرفق بالحيوان وحماية البيئة ، ويمكن ذكر العديد منها فيما يلي:

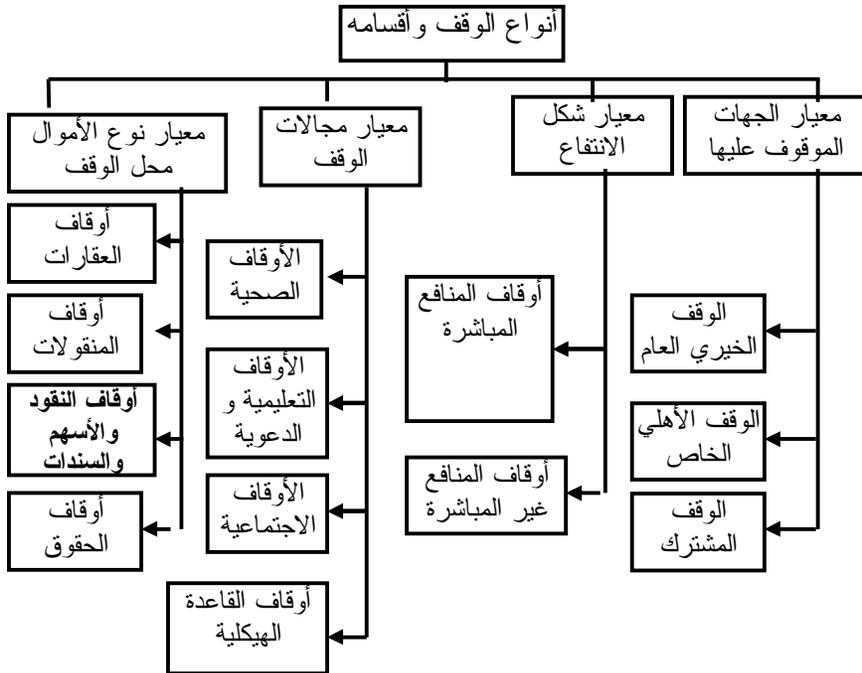
- أ- الأوقاف التعليمية
- ب - الأوقاف الدعوية
- ج- الأوقاف الصحية
- د- أوقاف الرعاية الاجتماعية
- هـ- أوقاف القاعدة الهيكلية

والشكل اللاحق يوضح ملخص تلك الأنواع وأقسامها

ويترتب على تفصيل هذه الأنواع وتقسيماتها، أشكال وآليات لإدارة وصيانة وحماية واستثمار كل نوع، وأثار تحليلية وتطبيقية لتعظيم الكفاءة الاستخدامية لعوائد الانتفاع، من خلال استيعاب الموارد الوقفية واستقطابها كميا ونوعيا ومجاليا وزمانيا بما يتناسب مع تطور الأوضاع وتنامي المستجدات..

وإن النظرة العميقة لعملية التنمية المستدامة الشاملة يجعل إجراءاتها التغييرية اكبر من أن يقوم بها قطاع بمفرده، وهذا يتطلب مساهمات جادة من قبل القطاع الخاص، والقطاع العام والقطاع الوقفي التكافلي بما فيه من موارد وقفية، من خلال دور ذكي واستراتيجي للدولة يتناسب مع طبيعة التطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الشكل رقم 02 أنواع الوقف وأقسامه



ثانيا : الدور الاقتصادي للقطاع الوقفي التكافلي :

إن استقطاب الموارد التكافلية التي تنمي الملكية الجماعية التعاونية بصورة دائمة ومضطردة في المنهج التنموي البديل يؤكد المكانة الأساسية للقطاع الوقفي التكافلي ودوره في عملية التغيير الحضاري وإرساء قواعد التنمية الشاملة.

1- نشأة القطاع التكافلي وأهميته

نعني بالقطاع الوقفي التكافلي مجموعة الموارد المرصودة من قبل أفراد المجتمع لأغراض التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي لا تعود ملكيتها للدولة وقطاعها العام كما أنها ليست للقطاع الخاص، فهي شكل متميز يبرز الخصوصية الخصارية للمجتمعات الإسلامية التي عرفت هذا الشكل من الملكية الذي يرتبط بتطور الجوانب المعنوية العقائدية والأخلاقية وقد توسع ليشتمل رصد الموارد : " على دور التعليم " وعلى الفقراء والمساكين، وعلى العلماء وطلاب العلم، ... المستشفيات والمصحات ودور الرعاية الاجتماعية، ... على الأهل والذرية رعاية لمصالحهم وتأميناً لهم " 6 الأمر الذي جعل هذه القطاع يقوم : " بمهام عدد من المؤسسات الحكومية بل عدد من الوزارات المتخصصة في العصر الحاضر كوزارات الصحة والمعارف، والشؤون الاجتماعية " 7 بصورة وفرت على الدولة نفقات كثيرة كانت ستحملها وتقل عبئها للمجتمع عن طريق القطاع العام والخاص، إضافة إلى ارتفاع التكاليف العامة لتسيير هذه الميادين بالمقارنة مع الصيغة القانونية والمؤسسية لإدارة القطاع التكافلي الذي ليس له حدود تمنعه من التوسع في مختلف ميادين الحياة التي تعظم المصلحة المجتمعية.

و تعد مؤسسة الأوقاف من أكثر المؤسسات التي لعبت دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما تحقق لها من تراكم للموارد الموقوفة لتغطية النفقات المتعلقة بمجالات مهمة كثيرة بالمجتمعات الإسلامية

و عادة ما ينظر إليها نظرة مبسطة من قبل البعض دون التعمق في معرفة جوهرها الحضاري وآثارها المتنوعة ولذا فقد أهملت في معظم البلاد الإسلامية وحوصرت في بعضها الآخر وسيست في مجموعة أخرى ... و ستركز هنا على أهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وفي الحركية الاقتصادية كأداة من الأدوات الإدارية للسياسة المالية تتميز بوضع خاص من حيث طبيعتها إيراداتها ومن حيث التخصيص الجماعي لنفقاتها.

إن مؤسسة الأوقاف نشأت في التاريخ الإسلامي من خلال الوقف الطوعي للموارد الخاصة لتمويل المشاريع التي تنتج السلع والخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية

الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتشبيد دور العلم وأماكن العبادة وبعض ميادين القاعدة الهيكلية كالطرق والجسور والسدود فهذه المجالات التي أصبحت اليوم تستقطع جزءا هاما من إيرادات الميزانية العامة للدولة وتمول أحيانا بأدوات تزيد من حدة التضخم كانت في مرحلة تبني وتطبيق نظام الوقف تمول من قبل المواطنين الذين نمت روح التعاون والتكافل بينهم وأصبحت خلقا من أخلاقهم ولا حاجة لإعطاء أمثلة عن التطور الصحي والعلمي والمعرفي والتكافلي الذي قامت به هذه المؤسسة عبر التاريخ الإسلامي وقد عمل الاستعمار في معظم البلاد الإسلامية على تفكيك هذه المؤسسة الحضارية ولم تعمل الدويلات التي نشأت بعد الاستقلال على ربط الأمة بمسارها الصحيح ولذلك استمر تقزيم وتحجيم دور المؤسسات الحضارية ومازال إلى اليوم، وتضخم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأغراض السياسية من أجل تثبيت وجودها وحرمان المجتمع من الآثار الكثيرة التي تترتب على أحياء وتطوير مؤسسة الأوقاف ومؤسسة الزكاة.

2- مكانة القطاع التكافلي ودوره في ترشيد دور الدولة:

يلعب القطاع التكافلي دورا حيويا في العملية التنموية يتعاظم بمقدار تزايد حجم الموارد المخصصة له والموجهة للاستثمار في النشاطات ذات العائد الاجتماعي الكبير، فترتفع مساهمته الايجابية في مجال الخدمات العامة، فتتخفص تبعا لذلك الاستثمارات والتكاليف العامة المرتبطة بميدان الخدمات بمقدار توسع وتطور القطاع التكافلي، وهذا الوضع يساهم بنسبة معتبرة في تخفيض النفقات العامة التي أصبحت ضرورة ملحة من جهة، ويؤدي إلى مشاركة أصحاب الأموال في تمويل الخدمات العامة من جهة ثانية، ويساهم في تخفيض تكاليف إدارة وتسيير تلك الخدمات بنسبة تقدر بالفرق بين التكاليف العامة والتكاليف المرتبطة بصيغ التسيير التكافلي من جهة ثالثة.

و لقد أثبتت التجربة التاريخية الدور الريادي لهذا القطاع في معظم البلدان الإسلامية ولكن الانحراف عن المذهبية الاقتصادية لتلك المجتمعات والاتجاه إلى تقليد ومحاكاة التجربة الغربية أدى إلى حصار هذا القطاع ومحاولة القضاء عليه حتى لا يقوم بدوره الحضاري الفعال. و نرى اليوم بأن حجم التحديات التي تواجهها هذه الدول، تتطلب إعادة الاعتبار إلى هذا القطاع، و تلمين دوره في عملية التغيير الحضاري الشامل.

إن تطور مؤسسة الأوقاف بما تمتلكه من موارد وثروات، ناتج عن تطور إنساني يبرز أعلى درجات الأناقة الحضارية للفرد المسلم المسئول في هذه الحياة عن جميع أعماله وأقواله، والمكلف بوظيفة أسرية ووظيفة اجتماعية... وهذا التطور من

الناحية الاقتصادية جعل جزءا من القوة الشرائية الخاصة تتحول تلقائيا لتمويل مجالات وأنشطة عامة وأحدث نموذج استهلاكي فريد يترتب عنه تقسيم الدخل الفردية ليس فحسب إلى ادخار واستهلاك بل إلى ادخار استثماري واستهلاك ذاتي واستثمار اجتماعي مرتبط بتطور الجوانب المعنوية... ونعتقد بأنه كلما انتشرت القيم والعقائد كلما نما هذا النوع من الاستثمار ويتطور أكثر إذا كانت العقائد صحيحة والقيم ايجابية ونحن نشهد في عالم اليوم كيف فعلت العقائد المشوهة لليهودية العالمية في تعبئة جزء هام من هذا النوع من أنواع الاستثمار...

هذا التحويل كجزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يقلل من دور الدولة الحالي في تغطية هذه الأنشطة وبالتالي يقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور وتكاليفه الناتجة عن:

- أ- تكاليف تعبئة وجمع وتحصيل الموارد.
- ب- تكاليف تسييرها وإدارتها.
- ت- التكاليف الناتجة عن التمويل التضخمي أو التمويل القائم على المديونية الربوية.

فهذه التكاليف تصبح مساوية للصفر ولا تتحملها الميزانية العامة بل إن معظمها تصبح مغطاة من قبل الجهود الخاصة الفردية والجماعية وهذا سينعكس حتما على الوضع الاقتصادي والنقدي بشكل ايجابي. إذ ستحول نسبة هامة من القوة الشرائية من المجالات الاستهلاكية الترفية إلى الاستثمارات الاجتماعية التوازنية... هذا ناهيك عن الآثار المترتبة عن تأدية هذه الوظائف نتيجة لدوافع أخلاقية وعقائدية في ظل الضوابط الشرعية والمؤسسية والقانونية.

فهذه الجوانب فضلا عن أهميتها الاقتصادية فلها أهميتها النقدية، وإذا تصورنا في عصرنا الحاضر ضعف وزن هذه المؤسسة فإن ذلك مجرد وهم لأن الواقع بين بأن فتح المجال وترك الحرية للناس في تخصيص معوناتهم التطوعية واختيار القائمين على إدارتها وإنفاقها يزيد من نسبة المخصص من دخولهم وإذا أخذنا لجزائر كمثال نلاحظ بأن فتح المجال في بعض السنوات في ميدان بناء المساجد ورعاية الفقراء وغيرها رغم عدم توجيهه وإصدار قوانين واضحة بشأنه قد أثبتت حجم الموارد الممكن تعبئتها، فقد أنشئت آلاف المساجد والجمعيات الخيرية بعشرات المليارات من الدينارات... فلنتصور وجود نظام قام بتأطير هذه العمليات في مجالات أخرى بلا شك بأنه سيخفف من النفقات العامة التي تتحملها الميزانية العامة.

3- دور القطاع التكافلي الوقفي في مجال الخدمات في الاقتصاديات المعاصرة

تعد مؤسسة الأوقاف أهم مؤسسة لتدبير الموارد التكافلية الاختيارية التي تساهم في إعادة توزيع الدخل والثروات المحققة في المجتمع، ولقد لعبت دورا هاما في التجربة الحضارية الإسلامية حيث ساهمت في تحويل نسبة من الثروات الخاصة التي أوقفت وتم رصدها لمجالات التكافل الاجتماعي المتنوعة عن طريق تخصيص عوائدها بصورة دائمة لأبواب النفع العامة، وأضحت من أكبر المؤسسات الخيرية المالكة للثروة في الاقتصادي الوطني وشملت خدماتها معظم القطاعات كالصحة، والتعليم، ...، وعمت منافعها فغطت معظم الشرائح الاجتماعية التي قصرت مواردها ودخلها عن الوصول بها إلى حد الكفاية، وفي الوقت الذي أجهضت فيه هذه التجربة وعطلت مؤسساتها، ونهبت أملاكها في معظم البلدان الإسلامية، وخاصة بعد حركة الاستعمال الغربي الواسعة النطاق، وما تلاها من حالات انبهار بالتجربة الغربية بعد الاستقلال، نجد بان هذا النشاط الخيري الطوعي أضحي يتعاطم دورة بشكل ملحوظ في معظم الدول الرأسمالية المتطورة وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة، فقد بلغ فيها دخل المنظمات غير الربحية أكثر من 314 مليار دولار وتساهم بحوالي 6.8% من الدخل القومي الأمريكي، وحجم عماله موظفة تفوق 9.3 مليون شخص، وتملك 51% من المستشفيات الأمريكية، و32% من العيادات، و49% من المعاهد والجامعات، وتتكفل ب24% من المدارس والثانويات، وشكلت 59% من مؤسسات الخدمات الاجتماعية⁸.

و تزداد أهمية القطاع التكافلي الخيري (القطاع الثالث) في الاقتصاديات المتقدمة، ففي الاقتصاد الأمريكي تزداد أهمية معظم الأنشطة الخدماتية الهامة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : نصيب القطاع الثالث ضمن قطاع الخدمات

النسبة %	الخدمات
56 %	الخدمات الصحية
26 %	خدمات التعليم
12 %	الخدمات الاجتماعية
4 %	خدمات مدنية
4 %	خدمات متنوعة

المصدر: م. قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، 2000، ص، 43

ويزداد الأمر وضوحاً إذا تتبعنا الإحصائيات المتعلقة بقطاع التعليم والصحة في أكبر اقتصاد في العالم ضمن الجدول 04 و05 و06.

الجدول رقم 04 : توزيع المستشفيات في الولايات المتحدة حسب المصادر القطاعية للتمويل في سنة 1989

قطاع التمويل		المستشفيات		الأسرة		مجموع النفقات	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	مليار دولار	%
3427	51	672000	56	139.7	65		
2151	32	369000	33	53.7	25		
1142	17	132000	11	21.5	10		
6720	100	1200000	100	214.9	100		

المصدر: منذر قحف، المرجع السابق، ص 44

الجدول 05 :توزيع التعليم الأساسي والثانوي بين القطاع الخيري والحكومي الوحدة %

القطاع	عدد المدارس %	عدد الطلبة %	النفقات %
خيري	24	11	80
حكومي	76	89	20
المجموع	100	100	100

المصدر: د. منذر قحف، المرجع السابق، ص 46.

أما التعليم الجامعي والعالي فيظهر في الجدول اللاحق

الجدول رقم 06 : مساهمة القطاعات في التعليم الجامعي والعالي

مصدر التمويل	الجامعات		الطلبة		شهادات الدكتوراه		النفقات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	السلع	%
الخيري	1636	49	2.6	20	54664	51	39.6	34
الحكومي	1503	45	9.9	78	56575	49	25.6	22
التجاري	201	6	0.3	2	61	-	51.4	44
المجموع	3340	100	12.8	100	105300	100	115.6	100

المصدر: منذر قحف، مرجع سابق، ص 46

و مما سبق يتبين لنا حجم المساهمة وطبيعة الدور التي تقوم به مؤسسات القطاع الثالث في مجال الصحة والتعليم، وأضحى قطاعا لا يمكن أن يقوم الاقتصاد الأمريكي بدونها، وبلغت الدخول إلى تحصل عليها المؤسسات الخيرية حوالي 622 مليار دولار في أواسط السبعينات.

فإذا كان هذا دور القطاع الثالث في الاقتصاديات المتقدمة التي تلعب فيها الدولة دورا محوريا، فإن الأمر يعد ضرورة إستراتيجية بالنسبة للاقتصاديات الإسلامية التي تعاني من أشكال كثيرة من الفقر والحرمان، والبطالة، والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

4- دور القطاع الوقفي في الحركية الاقتصادية المتعلقة بالعرض الكلي والطلب الكلي

إن تنامي قطاع الأوقاف يحدث حركة توازنية إيجابية بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث كلما تطورت العوائد والمداخل التي تحققها المؤسسات الوقفية كلما تنامت القدرات الشرائية وأدت إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات، و الذي يتوسع بدوره بقدر تنامي المؤسسات الوقفية التي تساهم في تأمين احتياجات الجهات المستفيدة بالسلع والخدمات سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

كما تكمن الحركية الإيجابية في وجود تيار متدفق من الدخول من الفئات الغنية إلى الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع لضمان حد الكفاية بصيغ وأشكال متعددة، ولاشك بان ذلك الدخل الموجه لمؤسسات الأوقاف، بقدر ما يساهم في تخفيض الاستهلاك الترفي لدى الطبقات الغنية فإنه يساهم في زيادة القدرة الشرائية، وبالتالي الطلب الفعال للعاملين بقطاع الوقف، وللفئات العديمة الدخل أو المحدودة الموارد، وكل ذلك يؤثر بشكل إيجابي على المعروض من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة عوائد وأرباح المؤسسات الاقتصادية وإعادتها للإنتاج وتوسيعه وتجديده.

5- دور القطاع الوقفي في الحركية المتعلقة بالادخار الكلي والاستثمار الكلي

كلما تنامي الوعي بأهمية القطاع الوقفي، كلما تم تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات الوقفية التي تساهم في تطوير الاستثمار الاجتماعي من مصادر مالية اختيارية غير رسمية.

فيزداد الادخار الاجتماعي التكافلي، ويرتفع الاستثمار الاجتماعي التكافلي ويحدثان تأثيرات إيجابية في ارتباطها بتطور النشاط الاقتصادي، وفي تقليصهما للتكاليف

العامة التي تتحملها الدولة في إقامة المشاريع اللازمة لإنتاج السلع والخدمات العامة، فتحدث حركية نوعية تتعلق بالادخار والاستثمار الكليين لصالح القطاع الوقفي.

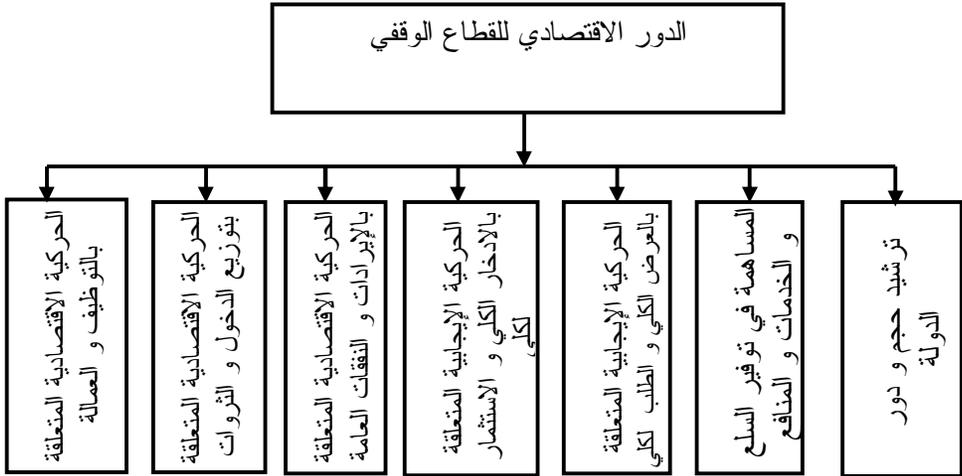
6- دور الأوقاف في الحركية الاقتصادية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة

إن تطور القطاع الوقفي يساهم في التأثير الإيجابي على الميزانية العامة للدولة ، فمن جانب النفقات العامة يساهم الوقف في تخفيض الأنفاق العام بمقدار الموارد الوقفية المخصصة للأنشطة الوقفية التي تنتج السلع والخدمات العامة وللمساعدات الاجتماعية والرعاية الإنسانية،و يكون التخفيض بقدر حجم الموارد الوقفية عبر امتدادها الزمني، الأمر الذي يمكن الدولة من الوصول إلى ترشيد النفقات العامة من مدخل إشراك الناس في تمويل الخدمات العامة عن طريق تطوير قطاع الوقف، الذي يساهم بدوره في التأثير النوعي الإيجابي على مستوى الإيرادات العامة، بتقليص الموارد الموجهة لتمويل بعض المجالات التي تمت إقامتها عن طريق مؤسسة الأوقاف وخاصة الإيرادات المتعلقة بالضرائب والقروض والتمويل التضخمي، وبالتالي ترشيد من حجم الدولة الذي كلما ازداد ارتفعت تكاليفه وانتقل عبؤه وتقله إلى الاقتصاد الوطني.

7- دور قطاع الأوقاف في الحركية الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الدخل والثروات

إن تنمية الموارد الوقفية تساهم بشكل فعال في التوزيع الفعال للثروات والدخول سواء على مستوى التوزيع الأولى لمصادر الثروة حيث يتحول جزء من تلك المصادر إلى الأملاك الوقفية، أو على مستوى توزيع عوائد عوامل الإنتاج حيث يصبح جزءا منها متحقق على مستوى المؤسسات الوقفية، أو على مستوى التوزيع التوازني حيث يتم تحويل جزء من عوائد عوامل الإنتاج المتحققة لتكوين الموارد الوقفية وتوزيع منافعها وعوائدها على الجهات والفئات المستحقة وكل ذلك يؤثر إيجابيا على حركية النشاط الاقتصادي لأنه يقلل من التركيز السلبي للثروات وبالتالي تصبح المؤسسات الوقفية آلية من آليات توزيع الثروات والدخول في الاقتصاد الوطني تتكامل مع باقي الآليات المؤسسية.

الشكل رقم 05 : الدور الاقتصادي للقطاع الوقفي



ثالثا : الدور الاجتماعي للقطاع الوقفي التكافلي

يلعب قطاع الأوقاف دورا هاما في المجال الاجتماعي والثقافي على المستويات التالية:

- التنمية الاجتماعية والثقافية
- التخفيض من الفقر واحتواء آثاره
- تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي
- تامين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع
- تحقيق الترابط الأسرى والتكافل العائلي
- المساهمة في ضمان الاستقرار الاجتماعي

1- دور القطاع الوقفي في التنمية الاجتماعية والثقافية

يساهم القطاع الوقفي مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية والاجتماعية للإنسان من خلال توفيره لفرص التعليم، والرعاية الصحية، والتربية الدينية، والارتقاء بالسلع والخدمات العامة، وبالتالي كان له دور هام في الارتقاء بالمستوى العلمي والتكويني والتربوي والارتقاء بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع الإسلامي رغم تقلص دوره في الوقت الحاضر لقد كان للوقف دور كبير في تاريخ المجتمعات الإسلامية خاصة في إقامة المؤسسات التعليمية والصحية وفي توفير المياه..... وفي التنمية الاقتصادية.... وكان للوقف دوره في حفظ الهوية الثقافية الإسلامية⁹

2- الحد من أن انتشار الفقر واحتواء آثاره

إن رصد الموارد والإمكانيات وتسييل منافعها على الفئات والجهات المحتاجة ساهم في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره السلبية . حيث أصبح هناك قطاع من أكبر قطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بشكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم، بل أن مؤسسة الوقف لم تكن في كثير من الأحيان تميز في الانتفاع بسلعها وخدماتها بين المنتفعين على أساس دخولهم. إن هذه المؤسسات ساهمت في محاربة الفقر، والحد من انتشاره على مستوى الأسرة، وعلى مستوى المجتمع ككل . وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر واحتواء آثاره الخطيرة على المجتمع.

3-تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي

إن النمو التراكمي للموارد الوقفية عبر الزمن أدى إلى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية إلى سائر فئات وشرائح المجتمع، فتكونت أصول كبيرة إنتاجية في خدمة الطبقة الفقيرة وتأمين الاحتياجات الكفائية لها، وتوفير السلع والخدمات العامة التي تستفيد منها، وهذا الوضع من جهة قلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة، ومن جهة ثانية خففت من حدة الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة، الأمر الذي انعكس إيجابيا على الحياة الاجتماعية.

4- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع

لقد نشأت عبر التاريخ الإسلامي أصناف عديدة من الأوقاف مست معظم النواحي الإنسانية المتعلقة بتلبية الاحتياجات الكفائية للفئات المحدودة الدخل بل انتقل نفعها إلى الحيوان والطبيعة يقول ابن بطوطة عن وصف أوقاف دمشق "و الأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها : فمنها على العاجزين عن الحج يعطيها من يحج عن الرجل منهم كفايته، ومنها أوقاف تجهيز البنات إلى أزواجهن، وهن اللواتي لا قدرة لأهلهن على تجهيزهن ومنها أوقاف لفكك الأسري، ومنها أوقاف لأبناء السبيل يعطون منها ما يأكلون ويلبسون وبيترودون لبلادهم، ومنها أوقاف على تعديل الطرق ورفضها ومنها أوقاف سوى ذلك من أفعال الخير"10 وغيرها من أنواع الأوقاف التي تدل على أعلى درجات الأناقة الحضارية.

5- تقوية الترابط الأسري والتكافل العائلي

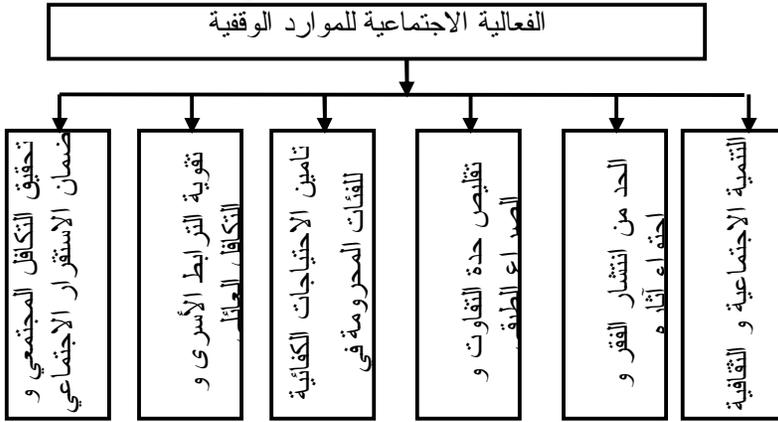
لقد ساهم القطاع الوقفي الأهلي الذرى في زيادة عوامل استمرار الأسرة وترابطها، وإرساء أسس التكافل بين أعضائها فحافظ على عوامل وحدتها من التفكك باعتبارها الخلية الحيوية في التكوين الاجتماعي.

فقد أدى التوزيع التكافلي للثروة في دائرة القطاع العائلي إلى نمو وتطور الأسرة والحفاظ عليها، وإبراز آثارها الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية والتقليل من تفتت ثروتها عن طريق التوريث الدائم، فكان الوقف الأهلي محققاً للتوازن في تأدية الملكية الخاصة لوظيفتها في دائرة القطاع العائلي بالتكامل مع نظام الملكية بعد وفاة مالكيها.

6- المساهمة في تحقيق التكافل المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي

لقد ساهم القطاع الوقفي في توسيع ميادين التكافل الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الأساسية لتماسك المجتمع، وضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يساعد على التطور والتقدم المجتمعي. فقد شكلت الموارد الوقفية التكافلية التي تنمو باستمرار أحد الخصائص المميزة للمجتمعات الإسلامية في فترة ارتباطها بخصائصها الحضارية. وكلما تطورت الجوانب العقائدية والأخلاقية كلما تطور دور مؤسسة الأوقاف في تحقيق التكافل الاجتماعي وضمان الاستقرار المجتمعي الذي تعد مجتمعاتنا المعاصرة بأمر الحاجة لهما. ويمكن تخيص الدور الاجتماعي للقطاع الوقفي في الشكل رقم 06

الشكل رقم 06 : الدور الاجتماعي للقطاع الوقفي



رابعا: تطوير دور القطاع الوقفي في الاقتصاديات الإسلامية

1- إحياء مؤسسة الوقف

أصبح من واجب الدولة إحياء مؤسسة الأوقاف لتقوم بدورها الحضاري الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن طريق عمليات إعادة تقسيم الثروات المجتمعية، والانتقال بها من مؤسسة تدير وتشرف على الأملاك الوقفية وتقوم بعمليات صيانتها وحفظها وتوزيع ريعها وعوائدها على المنتفعين منها، إلى مؤسسة للوقف النامي تشارك في استثمار تلك الأموال بغية تنميتها وتوسيعها، وهذا يتطلب تطبيقات معاصرة،

واجتهادات تتطرق من مراعاة مقاصد الشريعة في استخدام الأموال كي لا تتعطل فتضيع بك حقوق الشرائح الاجتماعية المستفيدة، وتضيع تبعاً لذلك مصلحة المجتمع. ولا بد للدولة في البلاد العربية والإسلامية والنامية عموماً أن تشجع نشاط القطاع غير الربحي، وتزيل أشكال الحصار وألوان التعقيدات التي تمنع تطوير أعمال المنظمات غير الربحية بحكم سعي تلك الأنظمة لتأمين فعل الخير وتقمصها لمظاهرة لأسباب سياسية، وأمنية أحياناً.

و إن أحياء مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف لا يكلفان خزينة الدولة أية أعباء إضافية بل يساهمان في تخفيض النفقات العامة بشكل محسوس في مجالات كثيرة كانت الدولة مكلفة بالإففاق عليها من جهة، كما إن كفاءة تخصيص الموارد المرصودة ومراقبتها وتكاليف إدارتها، ستكون أكثر كفاءة في ظل قيام القطاع التكافلي، مقارنة بحجم التكاليف الناتجة عن الهدر والتبذير وسوء التخصيص من قبل الدولة في بعض الأحيان من جهة أخرى، تلك لأن مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف والمنظمات غير الربحية تتميز بنوع من الاستقلالية والمرونة وتزايد الرقابة من قبل المانحين والمنفعين، فضلاً عن أشكال المراقبات الأخرى. أن الكفاءة التوزيعية للدولة تتحدد من خلال مدى قدرتها في إدارة وتوجيه مختلف الجهود المتعلقة بتعبئة الموارد التكافلية والتضامنية والعامة، من أجل توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع، فتقع على عاتق الدولة: "مسؤولية ضمان حد الكفاية لكل فرد بحكم كونها السلطة العليا المنوط بها رعاية مصالح الناس، وهي مسؤولية حتمية سواء تحملتها الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي لا بد من إحياء مؤسسة الوقف للمساهمة في هذا المجال.

2- المستويات الترشيدية للقطاع الوقفي التكافلي

إن رفع كفاءة القطاع التكافلي وتفعيل دوره يتكامل ويتوازن مع القطاعين العام والخاص يتطلب الالتزام لمجموعة من الضوابط على مستويات عديدة نذكر منها:

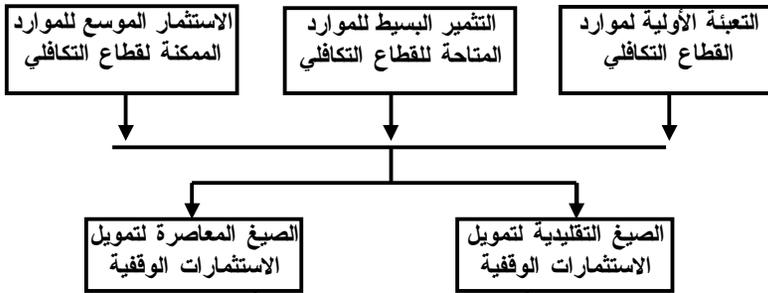
أ - **على مستوى أحياء وإعادة بعث القطاع الوقفي** يستدعي الأمر رفع القيود والحوالز المعيقة لتطور هذا القطاع ونموه عن طريق استصدار قوانين واضحة تمكن في استرجاع الأملاك السابقة التي تعرضت للنهب والاستغلال غير الشرعي، وتسهيل تجسيد الصيغ الشرعية المتنوعة التي تضبط تكوين وإنشاء وتطوير القاعدة المادية والمالية لهذا القطاع.

ب - **على مستوى تنظيم وإدارة القطاع الوقفي**: إن طبيعة الملكية التي يقوم عليها هذا القطاع تستدعي الاسترشاد بمجموعة من الضوابط في تنظيم وإدارة هذا القطاع بحيث

تضمن تعظيم مصالح الأطراف المتكافلة ودوامها بدءاً من مراعاة مصلحة المالكين الأصليين في الملكيات الجماعية، أو المالكين الواقفين، ومصلحة المنتفعين والموقوف عليهم، ومصلحة المنظمين للأحكام الجماعية ونظام الملكيات الموقوفة...-

ج- على مستوى تثمين وتنمية ممتلكات القطاع التكافلي : توسيع قاعدتها المادية عن طريق تنمية الوعي الحضاري والحس الإنساني والبعد العفائدي بما يساعد على زيادة التدفقات النقدية والمساعدات المادية فيزداد حجم هذا القطاع، وعلى مستوى تثمين الموارد المتاحة وتعبئتها عن طريق صيغ الاستثمار والتوظيف المناسبة، ويمن التعبير عن ذلك في الشكل اللاحق.

الشكل رقم 07 : تنمية وتثمين موارد القطاع التكافلي.



تبين من خلال الشكل بأن هناك موارد يستدعي الأمر بعد تعبئتها القيام بتثمينها تثيراً بسيطاً وهو ذلك الوضع الاستغلالي إلى ضمن من خلاله استمرار المورد ودوام منفعتهم، أما الاستثمار الموسع فهو الانتقال إلى وضع نضمن من خلاله التوسيع الأمثل والممكن للمورد من جهة ودوام وتطوير وزيادة منفعتهم من جهة أخرى. وتوجه الموارد للتثمين ضمن كل قسم حسباً لنوعها وحجمها وشروطها القانونية والشرعية.

3- ترقية دور القطاع الوقفي في الاقتصاديات الإسلامية

لكي تتم ترقية القطاع الوقفي لتطوير دوره الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاديات الإسلامية فإن ذلك يستدعي إحداث تغيير وانسجام وتحديث في ثلاثة منظومات هي :

أ- منظومة التشريعات والقوانين التي تحكم إنشاء ونمو وتطور وحماية وصيانة واستثمار موارد مؤسسة الأوقاف بحيث تكون أكثر مرونة ووضوحاً وانسجاماً.

ب- المنظومة المؤسسية التي ترتبط بالأوقاف سواء تلك المتعلقة بمؤسسة الوقف التي يجب تنشأ وتتمتع بالصلاحيات الواسعة والاستقلالية الكاملة في إدارة الأنشطة الوقفية وتنميتها، أو تلك المؤسسات المكتملة لها سواء كانت ضمن دوائر وزارة الشؤون الدينية

والأوقاف أو الوزارات ذات الصلة كالمالية والعدل وغيرها، ويمكن إنشاء شبك موحد يضم جميع تلك المصالح في مجال إنشاء وتنمية الموارد الوقفية واستثمارها.

د- منظومة السياسات والآليات اللازمة لترقية الحوافز وأشكال الدعم والإسناد والإعفاءات وغيرها مما يساعد على إحداث نمو تراكمي في القطاع الوقفي التكافلي.

خاتمة :

لقد تبين لنا الدور الهام والفعال للقطاع الوقفي التكافلي في المجال الاقتصادي، حيث يساهم في ترشيد دور الدولة من خلال التخفيض من نفقاتها الاجتماعية والثقافية، كما يحدث حركية اقتصادية في الادخار الكلي والاستثمار الكلي وفي العرض والطلب الكليين، وفي توزيع الدخل والثروات.

كما يؤدي دورا أساسيا في الميدان الاجتماعي والثقافي إذ يساعد في التخفيف من الفقر واحتواء آثاره السلبية، ويقلص هوة التفاوت وحدة الصراع الطبقي من خلال النمو التراكمي للموارد الوقفية الجماعية وتأمين الاحتياجات الكفائية لفئات كبيرة في المجتمع، وتحقيق التماسك. ولهذا فان الضرورة ملحة لبعث هذا القطاع وإحياء مؤسساته وتطوير دوره في ظل الظروف الحالية وطبيعة الأوضاع السائدة التي تعيشها الاقتصاديات الإسلامية.

الهوامش

- 1 راجع وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء 8، 1991، ص 153 وبعدها
- 2 منذر قحف، الوقف الإسلامي : تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، 2000، ص 66.
- 3 راجع وهبة الزحيلي ، مرجع سابق، جزء 8، ص 161.
- 4 راجع منذر قحف، مرجع سابق، ص 193 وما بعدها.
- 5 عبد العزيز الدوري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، محبة المستقبل العربي، العدد 2001/12، ص 126.
- 6 حسن عبد الله الأمين، مقدمة عن الوقف، إدارة وتنمير ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 1989، ص: 13.
- 7 نفس المصدر، ص: 14.
- 8 محمد بوجلال، البعد الاقتصادي للقطاع غير الربحي: حالة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1996.
- 9 عبدا لعزيز الدوري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، مجلة المستقبل، العدد 12/ 2002، ص 130.
- 10 احمد العوامري و محمد احمد جاد المولى، مهذب رحلة ابن بطوطة، ج 1، دار الحداثة، 1985، ط2، ص 83.